الفصل الرابع

الحالة العراقية : إشكالياتها وتحدياتها ، أطرافها الداخلية والإقليمية وتأثيراتها على الكيان العراقي

obeikandl.com

obeikandl.com

العراق موحداً أم مقسماً ؟

ظاهرة العنف والتطرف أو بالأحرى الظاهرة الإرهابية في الشرق الأوسط، ومن ثم في العراق، أم في سوريا، ومصر وليبيا، وتونس، وغيرها من بلدان الشرق الأوسط، دفعت بالمنطقة كلها إلى التردي إلى مستويات مفزعة من الانقسام والتفكك والصراع والحروب الأهلية بين أبناء الوطن الواحد، إذ نجد اليوم معظم بلدان المنطقة وشعوبها تتكبد من المعاناة التي لا تنتهي للصراعات الداخلية، مع أننا نرى في الوقت نفسه أن محورين أساسيين على الأقل من محاور ظاهرة العنف والتطرف (ومن ثم الإرهاب) يدوران داخل دولتين رئيستين من دول المشرق العربي، ألا وهما سوريا والعراق.

يلمس المراقب أنه ثمة عدداً من الدول العربية ودولاً غير عربية في الشرق الأوسط (إسرائيل) كانت هي الأشد تأثراً بالصراع الدائر متمثلاً في درجة متطورة من الحرب الأهلية ما بين معارك بين المدنيين وخسائر مادية منذ عام ٢٠١٤، تلك الدول هي سوريا والعراق واليمن وليبيا ولبنان، ثم إسرائيل(*)، ولهذا فالصراعات دلالاتها الدولية لعدة أسباب سواء لسيولة هذه الصراعات أي عدم تحديد أبعادها ومسبباتها وأطرافها، أو لحدتها وعنفها المتزايد، وعموماً فإن العوامل الكامنة وراء هذه الصراعات بالغة التعقيد، إذ أن كل حالة من حالات الصراع تلك تشمل أطرافاً عدة تمثل الدولة من ناحية وأطراف أخرى من خارج الدولة (اللادولة Non-State Actors) ذات مصالح استراتيجية وتكتيكية متضاربة، وسوف نحاول تحليل الدوافع وراء ظاهرة العنف المتصاعد ونسعى لاستكشاف احتمالات التسوية أو الخروج من هذه الدائرة المفرغة.

من هذه الصراعات (في الحالات الستة المذكورة) صراعات داخلية جرى تدويلها بمعني انخراط أطراف دولية في الحروب الأهلية الدائرة (العراق-ليبيا-

(*) تدور أحداث واضطرابات دامية في مدينة القدس بين المتطرفين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين في ظل المناخ الإقليمي المشحون والخلل الأمني حول إسرائيل الذي يحيط بها من الحدود السورية واللبنانية والأردنية كأثر من آثار الاضطراب الشامل في المشرق العربي .

سوريا-اليمن-لبنان).

فحالات سوريا والعراق واليمن وليبيا تمثل تحديات خاصة لشرعية نظام الحكم القائمة، وهو الأمر الذي يضاعف من عنف الصراع، كما أن انهيار شرعية الدولة أدى إلى نشوء فراغ في السلطة.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

كذلك فإن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وفي اليمن وفي ليبيا، ثم في لبنان مؤخراً، مع توسعها بشكل متسارع إنما يضاعف ويعمق من ظاهرة عدم الاستقرار في منطقة المشرق العربي بمعناه الواسع.

الانقسامات والإشكاليات الطائفية ما بين جماعات السُنة وجماعات الشيعة تُصعد من حالة العنف، كما أن تصعيد حالة العنف في حد ذاتها تُعمق من هذه الانقسامات.

الصراعات بالوكالة بين السعودية وإيران تؤثر على وتنعكس في تفاعل الصراعات الداخلية.

وبالنسبة للحالة العراقية، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين البعثي في العراقي عام ٢٠٠٣ هو الذي بدأ إعادة توزيع القوى المتصارعة في الشرق الأوسط، فـ« نورى المالكي» مثلاً وهو الذي ترأس الحكومة الانتقالية ما بعد صدام حسين أخفق في تحقيق توافق بين جماعات السُنة والشيعة، كذلك فإن حرمان المجتمعات السنية من ممارسة حقوقها السياسية في ظل حكومة المالكى خلق بيئة ومناخاً لنمو الميليشيات وكانت معظمها «ميليشيات إسلامية» معادية للحكومة التي يسيطر عليها الشيعة ومعادية في نفس الوقت للنفوذ الغربي.

ومن أبرز هذه الميليشيات أو تلك الجماعات «تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق» (داعش) فقد استغلت سياق الحرب الأهلية في سوريا للتوسع في القطر السوري، وعموماً فإن ثمانية شخصيات من إجمالي العشرة الكبار من القادة العسكريين في تنظيم «داعش» هم فيما يعتقد من البعثيين العراقيين، ومنهم ثلاثة

من كبار القادة العسكريين في حكومة صدام حسين ممن انضموا إلى تنظيم داعش.

وعموماً فإن الهوية الدينية وغيرها من الولاءات أو الانتماءات الدينية هي التي تعلو على أي حدود وطنية ما بين تلك الدول، ولذلك فإذا ما غابت الشرعية عن دولة من الدولة بالنسبة لسكانها، كما كان الحال بالنسبة للحكومة العراقية في نظر السُنة في العراق، فإن المواطنين عادة ما يتوجهون إلى جهات أخرى لكي توفر لهم ما توفره الحكومات عادة من خدمات لاسيما توفير الحماية والأمن.

ولذلك فإن منطقة الشرق الأوسط، المشرق العربي وشمال إفريقيا، لاسيما سوريا والعراق واليمن ولبنان وليبيا، كانت في أدنى مستويات الاستقرار والأمن بل أن الفوضى والعارمة وغياب الأمن كانا هما الظاهرتان المسيطرتان على المناخ السياسي في تلك الدول.

لذلك أيضاً، فمن التبسيط القوى بأن الانقسامات ما بين السُنة والشيعة أو حتى ما بين «الإسلاميين» وغير الإسلاميين هي العوامل أو العناصر الوحيدة لنشوء الصراع، فالعديد من بلدان المنطقة تضم بين سكانها جماعات من السُنة وجماعات من الشيعة لكن الاستقرار النسبي لم يزل يسودها حتى الآن (مثل قطر والكويت والإمارات) لكن وجود العنف في حد ذاته يضاعف من حدة الانقسام الطائفي والمذهبي.

هذه الصراعات أدت إلى تأزم العلاقات بين إيران والسعودية، إذ كلاً منهما يناصر الجماعات المسلحة المتصارعة، وهو ما يُعمق من التوترات الإقليمية، وذلك أوضح ما يكون في الحالة اليمنية (كما سبقت الإشارة في دراسة تلك الحالة)، أما بالنسبة لإيران ففي مطلع عام ٢٠١٥، كانت تساند الحوثيين وكانت السعودية في المقابل تقوم مباشرة بعمليات لقصف مواقع الحوثيين دعماً للرئيس عبد ربه منصور هادي، ويزيد الطين بلة في احتدام هذه الصراعات الإقليمية، انخراط قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا اللتين تنظران إلى المنطقة من منظور الأهمية الاستراتيجية لها.

تحليل هذه الصراعات الإقليمية يُبرز بقوة احتمالات انتشار الفوضى الناتجة

عن الحروب، إذ أن تصاعد التوترات وتدنى الأمن نفسه أتاحت المناخ لانتشار تنظيم الدولة الإسلامية التي استثمرت هذا المناخ في تجنيد مقاتلين أجانب، بينما تعمق «فراغ القوة» بسبب الدولة الفاشلة أو التي تخطو خطوات سريعة نحو الفشل، مما أعلا من صوت الدعوة «لدولة الخلافة» كبديل لنظم الحكم المتداعية، ولو كان ذلك بأعلى تكلفة من الممكن أن تدفعها الشعوب.

لقد أضاف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعداً جديداً للصراع في المنطقة، ففي التاسع والعشرين من يونيو ٢٠١٤، أعلن «أبو بكر البغدادي» نفسه «الخليفة» أو الزعيم الإسلامي السياسي الأكبر، وبذلك يسعى تنظيم الدولة الإسلامية لتجديد نظام «الخلافة» في المشرق العربي، بتطبيق تفسير للشريعة ينطوى على استخدام «الرق» والإعدام على أسس دينية واستخدام الحرب كوسيلة للخلاص أو النجاة من منظور ديني، ويرى أتباع تنظيم القاعدة من السُنة في أنفسهم أنهم يحققون ما بشر به القرآن الكريم في بلوغ «النصر» في خوض حرب عالمية [١].

وكذلك فأن تنظيم الدولة الإسلامية الذي يجب ألا نقلل من أهميته، ينخرط في حملات دعائية عالمية متطورة ومُحكمة، كما أنها محددة الأهداف وهي تتبع هدفاً مشتركاً تلتف حوله الجماعات «السُنية المهمشة» وهي على صلة بأنصار المذهب الوهابي (والمدارس السلفية) ذات القاعدة الواسعة في السعودية وغيرها من أرجاء الشرق الأوسط، والواقع أنه حتى يتسنى إحباط أي إنجازات لتنظيم الدولة الإسلامية، فمن الضروري فهم هذا الخطاب الذي تروجه حملات الدعاية تلك [٢].

(1) *Evolving Conflicts: an Analysis of Ongoing Violence in the Middle East and North Africa*. 2015. Institute for Economics and Peace (IEP). Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://isnblog.ethz.ch/conflict/evolving-conflicts-an-analysis-of-ongoing-violence-in-the-middle-east-and-north-africa>

(2) *Evolving Conflicts: an Analysis of Ongoing Violence in the Middle East and North Africa*. 2015. Institute for Economics and Peace (IEP). Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://isnblog.ethz.ch/conflict/evolving-conflicts-an-analysis-of-ongoing-violence-in-the-middle-east-and-north-africa>

إن احتواء هذا التنظيم يتطلب القضاء على مصدر قوته وليس مجرد الأرض التي يحتلها، والموارد المالية التي يتلقاها، بل تناول الدوافع والعوامل المركبة التي تدفعه ليمارس العنف واستغلاله كإطار شامل للسيطرة والنفوذ، ويحب ألا نغفل عن أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يزل حتى الآن يحقق من الإنجازات المزيد يوماً بعد يوم.

تفتيت العراق على أساس مذهبية وطائفية (سُنة وشيعة وعرب وأكراد)

وفي الحالة العراقية تحديداً، حذر أكثر الخبراء الدبلوماسيون خبرة ودراية في مذكرة سرية كلفهم بها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «كولين باول» في عام ٢٠٠٢ من أن الإطاحة بصدام حسين لن يُغير من حال العراق (ومن بين هؤلاء الدبلوماسيون «رايان كروكر») إذ به يقول « أن الغزو الأمريكي سوف يطلق داخل العراق من القوى ما لا قِبَل للولايات المتحدة بمواجهته أو باحتوائه، وهو تماماً ما نراه في العراق اليوم من صراع دام بين الجماعات السُنية والجماعات الشيعية للسيطرة على مقاليد الحكم من قبل الأكثرية، أو ربما الاستئثار بثروات العراق النفطية وبجهود الأقلية السُنية لتأكيد حقوقها في المشاركة، فإذا بالجدل بينها ينتهي بصراع مذهبي يزعزع الاستقرار ويُقسم ولايات العراق، ما بين وسط سني وجنوب شيعي وشمال كُردي، ومما زاد الموقف الطائفي والمذهبي تعقيداً، أن أطلقت قوى أخطر وأشد شراسة هي قوى التطرف السني العنيف ممثلة في تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (داعش) التي يعتقد حوالي ٧٠٪ من الأمريكيين أنها قادرة على شن الهجوم على الولايات المتحدة نفسها داخل أراضيها [1] حتى أن استطلاعاً للرأي العام أجرته «الواشنطن بوست» بالاشتراك مع شبكة ABC التليفزيونية الأمريكية تقول بأن سبعة من كل عشرة أمريكيين يؤيدون قيام الولايات المتحدة بشن هجمات جوية على الميليشيات المتطرفة.

(1) WRIGHT R. 2014. *Iraq: The Risks*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ article/iraq-the-risks>

إن الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية خطر جسيم، لكن خطر العجز عن الحركة أشد وأسوأ عاقبة، وخطر هذا التنظيم لا يحتاج لكثير من المبالغة، كما كتب «كروكر» السفير الأمريكي الأسبق في العراق (من ٢٠٠٧-٢٠٠٩) في صحيفة الوول ستريت جورنال، داعياً إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بالتصدي لهذا الخطر، وإن كانت مخاطر قيام الولايات المتحدة بالتدخل مرة ثانية في العراق أشد وأسوأ عاقبة، وستكون تلك هي الحرب الثالثة في العراق خلال قرن واحد تفرض التدبر والتريث.

وقد يكون أفضل النتائج بالنسبة لنولايات المتحدة، أن ينسحب هذا التنظيم من دولته الوهمية في العراق إلى قواعده في سوريا حيث يواجه الانحسار والتراجع أمام الثوار السوريين الذين ازدادوا قوة وبأساً، وإن كان الثوار سوف يضعون النهاية لنظام بشار الأسد في دمشق [1].

وعندئذ سوف تتاح أمام كل من سوريا والعراق في ظل مجتمعاتهما متعددة الثقافات، الفرصة لتكوين حكومات أكثر شمولاً لكل الفصائل وذلك هو الهدف الذي يسعى إليه الجميع.

أما أسوأ النتائج فقد تكون نشوب حرب لا نهاية لها تستنزف الأموال وتؤدي لمصرع الآلاف، ثم تفشل رغم ذلك في دحر قوى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو أن تعيد بناء العراق من جديد، بل وقد تتحول مع مرور الوقت إلى مقبرة رمزية تدفن فيه المجد الأوروبي أو «الجبروت» الأمريكي مثلما أصاب كلاً من الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية من قبل، ولقد أثبت الشرق الأوسط قدرته على ابتلاع قوى الغرب ثم طردها خارج حدوده.

إلا أن المخاطر تمتد إلى ما هو خارج العراق، فاستراتيجية «أوباما» تعتمد على تشكيل التحالفات المؤلفة في جوهرها من دول عربية في الشرق الأوسط

(1) WRIGHT R. 2014. *Iraq: The Risks*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ article/iraq-the-risks>

(السعودية-الأردن) وهو ما كان قد سعى إليه «أوباما» في قمة الناتو في مدينة «ويلز» في المملكة المتحدة في صيف عام ٢٠١٤، خاصة أن وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» كان قد أكد الحاجة إلى قيام كل دولة في العالم العربي بدورها، وكما تحتاج إلى دعم القادة السُنيين، وهو دعم حيوي في إقناع الجماعات السُنية في العراق بالتصدي لقوى التطرف السُني في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإن كانت الدول العربية تساورها الشكوك في مثل هذا النهج إزاء الفشل في جهود إنجاح مبادرة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي كان قد قام بها «جون كيري»، وكذلك ما أدى إلى تدخل الناتو منذ ثلاث سنوات في ليبيا من أن ينتهي بها إلى أن تتحول إلى دولة فاشلة.

تلك هي بعض المحاذير الواضحة والعلنية حتى في الأيام الأولى لإطلاق هذه الحرب التي تتوقع الإدارة الأمريكية أن تستمر بضع سنوات وحتى تولى رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية، إذا أن نائب الرئيس الأمريكي «بايدن» كان قد كتب يقول «أن واشنطن تعهدت بدحر تنظيم الدولة الإسلامية أو دفعها إلى أبواب الجحيم»، وهو ما يعنى بالضرورة الدخول في مرحلة ثانية في سوريا، وكذلك في لبنان حيث أصبح لتنظيم «داعش» قواعد وجذوره بل وحتى في الأردن، حيث تقول بعض التقارير أن الآلاف من الأردنيين يقاتلون الآن في العراق كفصائل جهادية إلى جانب تنظيم «داعش»، إلي أن أصبحت المملكة الأردنية على الجانب الآخر من الحدود المفتوحة، دولة مكشوفة لكل المخاطر.

ولا يغيب عن الذاكرة أن الولايات المتحدة خلال ست عقود مضت لم تنتصر إلا في حرب واحدة كبرى عسكرياً وسياسياً، تلك هي حرب «عاصفة الصحراء» Operation Desert Storm (١٩٩٠-١٩٩١) التي طردت قوات صدام حسين من الكويت، وأعادت إليه العائلة الملكية، إلا أن العواقب غير المتوقعة لم تزل تطارد الولايات المتحدة، إذ أن وجود «القوات الكافرة» على أرض السعودية – دولة الجوار- حولت «أسامة بن لادن» من حليف للولايات المتحدة -في حقيقة

أمره إبان حرب المجاهدين الأفغان ضد قوات الاتحاد السوفيتي ١٩٨٠-١٩٨٩ - إلى زعيم لتنظيم القاعدة.

إن النصر يعتمد الآن في المقام الأول على تماسك الحكومة الموحدة التي تضم قوى العراق المُشتتة والتي تضم العرب والأكراد أتباع المذاهب الدينية المتصارعة، لكن ذلك ظل هدفاً بعيد المنال منذ أن تمكن التدخل الأمريكي الثاني من الإطاحة بصدام حسين من الحكم [1].

إذ أن ظاهرة الانفصام السياسي أحبط ذلك النصر الأمريكي عام ٢٠٠٧، وذلك حين فشلت الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة من تحقيق أي إنجاز في إطار المشاركة في السلطة مع القبائل السُنية التي قامت بدورها بطرد تنظيم القاعدة.

المشكلة الكردية وتفاقم الصراع الطائفي في العراق

ومنذ شهور أربعة ماضية فقط (مارس ٢٠١٥) في أعقاب الانتخابات في العراق، استطاع زعماء البلاد أخيراً تشكيل حكومة جديدة حتى أن وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» وصف الخطوة بأنها «مرحلة هامة» حيث أنها تتيح توحيد كافة المجتمعات العراقية المختلفة من أجل بناء عراق قوى، وأن الولايات المتحدة تقف بقوة «كتفاً إلى كتف بجانب العراق»، بيد أن العملية بأسرها انفجرت حين هدد الأكراد الغاضبون بالمقاطعة بسبب إخفاق الحكومة في بغداد في تقديم نسبة الـ١٧٪ المتفق عليها معهم من عائدات النفط العراقي، بحيث تركت شمال كردستان عاجزة عن سداد المرتبات لموظفي الأقاليم أو حتى للمقاتلين من جنود البشمركة الأكراد، بل أن الحكومة لم تشغل حتى الآن منصبين من أهم المناصب للأمن القومي، بسبب خلافات الفصائل حول منصب وزير الدفاع أو وزير الداخلية.

(1) WRIGHT R. 2014. *Iraq: The Risks*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ article/iraq-the-risks>

وكان العراق طيلة الحكم العثماني، كما هو معروف تاريخياً، يحكم عبر ثلاثة ولايات أو محافظات وهي الموصل (الشمال) وبغداد (الوسط) أو البصرة (في الجنوب) وكانت الهويات السائدة في هذه الولايات إما على أساس المذهب السُنى أو الشيعي أو العرقي، العربي أو الكردى، وكلها تحدد الهوية العراقية. لذلك وحتى تتغلب الحكومة على مثل هذه الانقسامات فقد ابتكرت ثلاثة مناصب لنواب رئيس الوزراء، وثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، واحد منهم هو «نور المالكي» الذي أدت سياسته السلطوية عبر ثماني سنوات إلى خلق الأزمة الراهنة، وتسميم المناخ السياسي، أما رئيس الوزراء «حيدر عبادي» فهو يواجه تحديات هائلة في محاولته تطبيق الإصلاحات وإعادة توزيع السلطة بشكل متكافئ وتوزيع عائدات النفط والحيلولة دون تفكك الحكومة.

أما الاستراتيجية الأمريكية فتعتمد على أن قوات الحكومة هي التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية على الأرض، وتلك القوات العراقية مدعومة بالقوات الجوية، بيد أن الجيش العراقي الذي خسر أربعة فرق منذ الأيام الأولى لقتال الميليشيات عبر حوالي ثلث مساحة البلاد، فقط ترك مسئوليات القتال لقوات البشمركة الكردية ولثلاثة مجموعات من الميليشيات الشيعية الموالية لزعماء شيعة لا لحكومة بغداد.

أن الهدف من التدخل الحالي هو استعادة العراق الحديث، لكن ذلك قد يخاطر بحدوث العكس، أي بالإسراع بتفكيك العراق، خاصة إذا خسرت قوات الأمن الوطني والمنوطة بالقتال للدفاع عن العراق والحفاظ عليه موحداً [1].

لكن مكمن الخطورة الحقيقي هو أن الكارثة لا تنحصر فقط في احتمالات تفكك العراق نفسه، بل أن هذا الانقسام العميق والمفزع بين مذهبي السنة والشيعة، وامتداده إلى بلدان عربية مشرقية أخرى (سوريا – اليمن) يهدد الأمن

(1) *The Sunni-Shia Divide*. 2015. Council on Foreign Relations.Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/peace-conflict-and-human-rights/sunni-shia-divide/p33176#!>

والاستقرار في الشرق الأوسط، وبعد أن ظل المسلمون السُنة لهم الكلمة العليا في العالم الإسلامية لمدة قرون تسعة إلى أن دخلت «بلاد فارس» الإسلام فأصبح دين الدولة في القرن السادس عشر الميلادي ودخلوا في حروب مع العثمانيين، قادة الخلافة في العالم الإسلامي.

الهوية المذهبية ظاهرة تُهدد الاستقرار وكيانات الدول العربية المشرقية

أما في سوريا والعراق، فمع انهيار السلطة المركزية، لمسنا ما يُسمى بظهور أو نشأة الهوية المذهبية، في ظل علاقات تاريخية مهتزة بين أتباع المذهبين.

أما في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، مثل لبنان، فثمة تاريخ طويل من الانقسامات على أسس مذهبية منذ الاستقلال في الأربعينات، فضلاً عن أن النظام السياسي نفسه يخصص مناصب محددة على أسس طائفية وهو ما يُعمق من تلك الانقسامات. هذه التوترات كلها أدت إلى ازدياد التعصب فيما بين المذاهب والأديان وضاقت المساحة المتاحة للتعايش فيما بينها، ومن ثم أصبحت الأقليات في الشرق الأوسط عامة معرضة للمخاطر سواء كانت أغلبية شيعية في بلاد سُنية، أو أقليات سُنية في بلاد شيعية، كذلك فإن تنامي الاشتباكات الطائفية في كل من سوريا وفي العراق أيضاً، قد تمخضت عن انتعاش الشبكات الإرهابية عبر الوطنية، خاصة وأنها استقطبت عشرات الآلاف من المقاتلين المتطوعين من محليين وأجانب، إذ أن الحركة المتطرفة الإرهابية المعروفة باسم «الدولة الإسلامية» في سوريا والعراق، قد وسعت من نطاق سيطرتها على الأقاليم السُنية في العراق، والأقاليم الشرقية في سوريا باستغلال الفراغ الناتج عن انهيار سلطة الدولة في سوريا، وعن سياسات الإقصاء السياسي في العراق [1].

وطبقاً لتقرير مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations

(1) ELSHINNAWI M. 2014. *Sunni-Shi'ite Divide Threatens Middle East Stability*. Voice of America. Pp. 1-2. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.voanews.com/content/ sunni-shiite-divide-threatens-stability-of-middle-east/2424584.html>

فإن هذا الصراع الطائفي-المذهبي في العراق (والحرب الأهلية في سوريا كذلك) تهدد تهديداً حقيقياً بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط التي توارثتها دول المنطقة من السلطات الاستعمارية البريطانية والفرنسية منذ الحرب العالمية الأولى.

وبالنسبة لنظام الأسد مثلاً، قد عزز سيطرته على الساحل المتوسطي وعلى العاصمة دمشق، ومدينة «حمص»، وهي في مجموعها «الساحل ودمشق وحمص» تشكل جزءً من دولة تتصل بمعاقل حزب الله أي بما قد يهدد وحدة أراضي لبنان بينما تسيطر جماعات إسلامية متطرفة أخرى من بينها «داعش» على أجزاء أخرى شرقي سوريا وتتصل بالأراضي الخاضعة لسيطرتها في العراق (أما جماعات الأكراد في شمال سوريا، فشأنها شأن الأكراد في العراق على وشك تحقيق استقلال فعلي عن دولتيهما، واليمن بالمثل مُعرضة للانقسام إلى دولتين على أسس مذهبية بعد أن كانت قد توحدت عام ١٩٩٠).

أما الولايات المتحدة، من حيث موقفها وسياساتها تجاه هذه الأوضاع، فقد أنفقت ما يزيد عن «تريليون» دولار من أجل تحقيق الاستقرار في العراق، بيد أن العراق لم تزل دولة معرضة للسقوط، مع تصاعد التوترات الطائفية، إذ أن الأغلبية الشيعية المسيطرة تحاول استرضاء الأقلية السُنية، وتحاول التعامل مع الحكومة الكردية الإقليمية في شمال البلاد، وفي الوقت نفسه تتصدى للجماعات السنية المتطرفة.

بيد أن معظم الساسة والناشطين سواء في العراق أم في سوريا أم في لبنان، يرفضون إعادة رسم خريطة المنطقة، لكن ظاهرة الحدود المتلاشية وظهور مناطق نفوذ جديدة، على أسس وهويات مذهبية وعرقية، تمثل تحدياً وجودياً متنامياً[1]، قد يؤدي واقعياً إلى تغيير الخريطة الحالية وزعزعة النظام العربي القائم

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II)*. Oxford Research Group. P.2. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=4888caa0-b3db-1461-98b9-e20e7b9c13d4&lng=en&id=181323>

وينسف ببناء الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط كله.

أما أعضاء التحالف الدولي الذين اشترطوا لتقديم المساعدة العسكرية للأكراد، قبولهم للدور السيادي للحكومة المركزية، لكنهم، أي التحالف الغربي، تهدد مصالحها المعلنة بالحفاظ على وحدة العراق، ذلك بأنها –عناصر التحالف الغربي بتدخلها أدت لزعزعة ذلك التوازن الدقيق أو الإخلال بهذا التوازن الدقيق والهش فيما بين الأكراد (بين الحزب الديمقراطي الكردستاني Turkish Democratic Party وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني Patriotic Union of Kurdistan المتنافسين) وفيما بين الأكراد أنفسهم والعرب السُنة، وما بين الأكراد والحكومة المركزية في بغداد وطهران وأنقرة.

فأعضاء التحالف في الحقيقة إنما يضعفون من قوة الوحدة العراقية، خاصة وأنهم من خلال تمكين القوات الكردية –على أساس حزبي– فهي تهدم مؤسسات الدولة وتستقطب التدخل الأجنبي.

وإزاء حالة الهشاشة والتفكك التي بلغتها العراق، فليس من المرجح أن يؤدي تدفق المزيد من السلاح إلى دعم قوة البلاد ووحدتها.

إن أعضاء التحالف الدولي من منطلق سياسة التنسيق فيما بينهم بحاجة لإقناع الأحزاب الكردية باستكمال عملية توحيد أجهزتهم العسكرية والأمنية والاستخباراتية في كيان موحد وغير حزبي، تُمكن حزبيها (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني) لتوحيد قواتهما وعناصر البشمركة المحترفة بهدف التعاون مع العنصر غير الكردية في المناطق المتنازع عليها وتطوير خطة لما بعد «الدولة الإسلامية» بالتنسيق مع الحكومة المركزية بحيث توطد دعائم التعاون الأمني في هذه الأقاليم، ثم تتقدم في عملية تحديد المكانة التي يصبون إليها من خلال المفاوضات، ولعل الأحزاب الكردية قد ارتضت بهذا الدعم الخارجي في قتالها ضد الدولة الإسلامية (داعش) لكن المشكلات القديمة سرعان ما تطفو على السطح بحيث تطرح من التهديدات ما

هو أخطر على الاستقرار الإقليمي مما يطرحه تنظيم «داعش» نفسه على الإطلاق.

ولابد للحكومة العراقية في الوقت نفسه من تطوير استراتيجية أمنية مشتركة مع الحكومة الكردية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، والتنسيق معها لحل النزاعات المعلقة بالنسبة لصادرات النفط ومخصصات الميزانية.

وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومتين المجاورتين في كل من تركيا وإيران دعم جهود التحالف لوضع قوات البشمركة الكردية في إطار مؤسسي منظم وتعزيز أسس التعاون مع الحكومة المركزية [1]. وما لم تتحقق هذه الرؤية الاستراتيجية بين تكامل وحدات المقاتلة الكردية في أنشطتها ومؤسساتها مع الحكومة المركزية، فإن احتمالات الانفصال والانقسام تظل مطروحة بقوة على الكيان العراقي الذي ظل موحداً عبر السنين.

الخيارات المطروحة أمام العراق، دولة مذاهب وطوائف أم كيان موحد

وحقيقة الأمر أن الخيارات المطروحة أمام الكيان العراقي هي خيارات بالغة الصعوبة بل وخيارات مستعصية في معظمها، إذ أن الاستراتيجية الأمريكية التي اعتمدها الرئيس «أوباما» بالاكتفاء باستخدام القوة الجوية فحسب والاعتماد على العراقيين في القتال البرى ليس فيهما ما يعيب، ولكن ذلك إذا ما وفرت العراق القوات والمقاتلين بالفعل، وثمة ثلاثة مصادر لتدبير هؤلاء المقاتلين، أولها، القوات العراقية نفسها والميليشيات الشيعية والقوات الكردية (البشمركة). وبالنسبة للقوات العراقية فقد انهارت في يونيو ٢٠١٤ أمام الزحف الكبير والهجوم الكاسح، وكان ذلك هو الهجوم الأول لما يُسمى نفسه بتنظيم الدولة الإسلامية بحيث أدى إلى الاستسلام في المُوصل ومعظم إقليم «نينوي» ومعظم

(1) *Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict. Middle East Report N°158.* 2015. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/158-arming-iraqs-kurds-fighting-is-inviting-conflict.aspx>

غربي إقليم الأنبار الذي كانت قوات تنظيم الدولة الإسلامية قد سيطرت عليه من قبل، وكانت الولايات المتحدة تراهن على قدرتها على تحويل الجيش العراقي إلى قوة قتالية فعالة، لكن ما لم تستطيع أن تفعله الولايات المتحدة هي أن توفر الدافع للجيش العراقي على القتال، فما أن واجهت الوحدات العسكرية العراقية قوات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حتى انسحبت وتراجعت.

أما بالنسبة للميليشيات الشيعية، فقد أبدت استعدادها للقتال حتى وإن لم تكن في نفس الدرجة من التدريب القتالي مثل الوحدات العسكرية العراقية ذاتها، وقد تكون أقل تجهيزاً أو عتاداً، لكن روحها المعنوية عالية وإصرارها على القتال شديد، لكن مشكلة أكثر عناصر الميليشيات الشيعية أنها مرتبطة بإيران، ويعود هذا الارتباط إلى فترة الثمانينات خلال الحرب العراقية/ الإيرانية، إذ كانت تلك الميليشيات قد تلقت تدريبها في إيران من خلال «قوات القدس» وإن كانت اسمياً تحت إمرة العراق.

ومن ناحية ثانية، فالمليشيات السُنية والمفترض أن تضطلع بدور أساسي في تحرير الأنبار والمُوصل، فهي غير متواجدة وبشكل أساسي بارز ومؤثر حتى الآن، لذلك فالموقف الغامض من جانب قطاعات من السُنة تجاه تنظيم الدولة الإسلامية وتجاه الحكومة العراقية، إلى جانب شكوك حكومة بغداد من أن الميليشيات السُنية المسلحة والمعبأة قد تنقلب عليها، بل ربما انضمت إلى صفوف تنظيم داعش، مما أدى إلى عدم فعالية ميليشيات قبلية صغيرة وغير منظمة حين خاضت معركة الرمادي مثلاً.

ورابعاً، بالنسبة للقوات الكردية-البشمركة، فقد كانت ذا فاعلية وتأثير واضح، وهي ذات دوافع قوية للقتال لحماية كردستان والحفاظ على الأراضي المتنازع عليها على حدودها القائمة في محافظات «نينوي» و«كركوك» و«صلاح الدين»، وإن كانت القيادات الكردية قد أعلنت مراراً أنها (البشمركة) لن تنشر في أجزاء أخرى من العراق، ولذلك لن يكون لها دور في محافظة «الأنبار»، لكنها في الوقت

نفسه تحقق المزيد من الدعم من الولايات المتحدة من خلال شحنات مباشرة من الأسلحة، إذ أنه من الأهمية بمكان ألا يحقق تنظيم الدولة الإسلامية أي اختراقات جديدة في المناطق التي يجرى الدفاع عنها وخاصة في منطقة «كركوك» وحقول النفط التي تحتويها [1].

وفي أعقاب استيلاء الجماعات السُنية الجهادية، ممثلة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على ولاية «نينوي» وعاصمتها «الموصل» في العاشر من يونيو ٢٠١٥، استمر انزلاق العراق في مستنقع الأزمة بعد نشر صور مذابح الآلاف من القوات العراقية على يد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وفي ضوء تقييم ما وصلت إليه الأزمة الحالية في سيطرة داعش على شمال العراق، نود أن نشير إلى عدة تطورات [2]:-

- حققت داعش تقدماً كبيراً في المناطق الغربية من المُوصل، إلا أن سرعة انهيار الجيش العراقي كانت أسرع بكثير من توقعات داعش، مع أنه وقعت مذابح وفظائع، لكن التنظيم كان يحصل على نوع من التأييد، إذ أن أعداداً من اللاجئين وتنظيماتهم كانوا يخشون من هجمات القوات الجوية العراقية المضادة على مدينة «المُوصل»، لا من وجود أو تقدم تنظيم داعش نفسه.

- وهذا بدوره يعني أنه لم يكن من المرجح أن تتمكن قوات الحكومة العراقية من استعادة المُوصل في الأسابيع أو الشهور القريبة القادمة، وهو ما ينطبق على مدينة «الفلوجة» كذلك، وإن كان الموقف يختلف كثيراً عن الموقف في مدينة «باجي» الأكثر أهمية.

(1) OTTAWAY M. 2015. *Stark Choice in Iraq*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. [cit.02.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ publication/stark-choice-iraq>

(2) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis: A Note on ISIL Advances and Potential Military Intervention.* Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www. oxfordresearchgroup . org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_note>

• لقد مكن انهيار مدينة «الموصل» تنظيم الدولة الإسلامية ووفر لها موارد مالية ضخمة (تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار نقداً) وكذلك وفر لها معدات وذخائر كثيرة[1].

ثانياً: إن عملية النقل السري للعتاد إلى سوريا يعني أن تنظيم الدولة الإسلامية يخطط لدعم وجوده وترسيخ وضعيته في المناطق التي يسيطر عليها في سوريا.

وإذا ما تم اجتياح القاعدة الجوية خلال الأيام القادمة في مدينة «البلد»، فإن كميات الذخائر والعتاد الهائلة المخزونة هناك سوف تضيف الكثير إلى موارد «داعش»، وقد يكون هذا الهدف هو الأولوية بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية بسبب قواتها المحدودة.

وباستثناء قاعدة «البلد»، وبعض المدن الأخرى، وتعزيز الوجود غربي بغداد، فليس مرجحاً أن تحقق «داعش» مزيداً من المكاسب، إذ أن السيطرة على المناطق التي يغلب فيها الطابع السُنى في السكان أمر يختلف كل الاختلاف عن المناطق التي يغلب على سكانها المذهب الشيعي، كذلك فإن الدعم الإيراني سوف يضمن تحقيق الأمن في بغداد.

ويرى عدد من الخبراء (في تنظيم داعش) أن الذين يخططون لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية هم من أكثر خبراء التكتيك العسكري خبرة ودراية، وأنهم اكتسبوا هذه الخبرات عبر سنوات من القتال ضد القوات الغربية في مكافحة الإرهاب.

وعموماً فإن عدد المقاتلين المتاح لتنظيم الدولة الإسلامية هو عدد محدود وقد لا يتجاوز ١٠٠٠٠ في مجموعهم.

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis: A Note on ISIL Advances and Potential Militarv Intervention.* Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_note>

وربما اجتذبت المكاسب السريعة التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً بعض الجماعات والعشائر المحلية لدعم «داعش»، وإن كانت الأعداد لن تكون كبيرة، وسوف تكون من مناطق محدودة، بل أن بشار الأسد قد يستغل تمركز قوات داعش في العراق لشن هجمات على بعض المناطق التي تسيطر عليها في سوريا.

أما في المستقبل المنظور خلال الشهور الست القادمة، فإنه من المتوقع أن تكون أولويات تنظيم الدولة الإسلامية هي استقطاب عسكريين متمرسين من مختلف أنحاء المنطقة، كما أنها سوف تسعى إلى اجتذاب المتطوعين من مناطق خارج إقليم الشرق الأوسط، وأن احتاجوا إلى التكيف والتأقلم والتدريب لمضاعفة قوتهم وتأثيرهم في العمليات القتالية.

ويتطلع تنظيم الدولة الإسلامية إلى المزيد من ترسيخ وجوده وتأمين قواته على المدى البعيد، ولعل أهم وأخطر نوع من المساعدة –على المدى القصير والمتوسط– في مواجهة هذا التوغل، هو التدخل العسكري الغربي الصريح وفي أي شكل كان حتى وأن اقتصر على استخدام الطائرات بدون طيار.

ومع ذلك، فأن مثل هذا التدخل سوف يساعد تنظيم الدولة الإسلامية على الدعاية ضد «الأعداء» من الخارج، وسوف يزداد هذا التأثير الضار، إذا ما وقع تدخل إسرائيلي في سوريا، أي العودة مرة أخرى إلى نفس أسلوب الدعاية الفعالة (عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) حيث أدت المساعدة الإسرائيلية للعمليات الأمريكية في العراق (لم يُعترف بها العرب كثيراً لكنها أمراً معروفاً لدول المنطقة) إلى الدعاية ضد «المؤامرة الصليبية الصهيونية» وبشكل شديد التأثير.

بل أن تنظيم الدولة الإسلامية نفسه قد يرتكب من التصرفات ما يمكن أن يُثير ويُحرض على التدخل العسكري الغربي، لكن مثل هذا التدخل سوف يكون خطأً جسيماً[1].

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis: A Note on ISIL Advances and Potential Militarv Intervention*. Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online:<http://www.oxfordresearchgroup .org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_note>

وعموماً ففي نهاية يونيو ٢٠١٥ كان تنظيم الدولة الإسلامية قد عزز موقعه مع تحقيق بعض المكاسب على الأرض بهدف تحسين اتصالاتها، كذلك فإن الأنشطة التي تمارسها القوات شبه العسكرية التابعة لتنظيم داعش في العراق قد تلقت مساعدة كبيرة من العناصر البعثية ومن الجماعات العشائرية شبه العسكرية وغيرها.

أن الأحياء والمدن بعد تحريرها (من القوات العراقية) لا يقوم على تنظيمها وعملها عناصر تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، بل يقوم بهذه المهام العناصر البعثية العلمانية إلى حد كبير، ولذلك يمكن القول أن تنظيم الدولة الإسلامية أصبح بمثابة «عامل مساعد» على تحقيق المزيد من الثورة أو حركة المعارضة والتمرد ضد النظام، حتى وأن لم يكن قد حقق سيطرة كاملة على الأرض. أما في مدينة «الموصل»، فهي لم تزل تمثل الأقلية من حيث العدد حيث يتولى مهام منصب العمدة فيها أحد العناصر البعثية.

والفارق الواضح ما بين تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من العناصر الداخلية في الائتلاف الدائم، هي أن قلة قليلة من تلك العناصر تعتنق الاتجاه الإسلامي المتطرف لتنظيم الدولة إذ وقعت بينها في مدينة «الموصل» بعض حالات الاشتباك [1].

وربما اضطرت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، كما يتوقع بعض الخبراء، أن تُعدِل من سياستها «الإسلامية» المتطرفة، إذا ضم الائتلاف قوات شبه عسكرية من العناصر «غير الإسلامية» والعناصر العلمانية، وثمة بعض الإشارات الدالة على ذلك، لكنه لا يعدو أن يكون إجراءً مؤقتاً وليس إلا مجرد مواءمة قصيرة الأجل، وذلك الأمر إنما يفرض على تنظيم داعش أن يُطور قاعدة أوسع من التأييد في الشهور القادمة، لاسيما وأنها سوف تتعرض لضغوط متزايدة من «الأسد» في المساحات الأكثر أمناً والتابعة لها في المناطق الحدودية.

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II): Catalyst for Anti-Regime Revolt and Paramilitary Coalition.* Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_part_ii_catalyst_anti_regime_revolt_and_paramilitary_coalition>

لكن توسيع قاعدة التأييد والمساندة لداعش يقابل بمعارضة عنيفة من إيران ومن إسرائيل، بل وكذلك من الدول الغربية، ولعل أفضل سيناريو يتوقعه تنظيم الدولة الإسلامية هو أن يتعرض لهجوم من الدول التي يُطلق عليها «المحور الصليبي-الصهيوني-الشيعي» Christian-Zionist-Shia's axis [1]. وقد تكون الضربات الجوية الكبيرة الأخيرة التي شنتها إسرائيل على تسعة أهداف في سوريا هي الخطوة الأولى، وحتى وإن لم تكن تنطوي على رد فعل لعملية استفزازية من قِبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

والمعروف أن تنظيم «داعش» يخطط ويفكر بأسلوب المدى الطويل، ويسعى لتطوير نظام «خلافة» جامد خلال عدة سنوات ولعقود طويلة، وفي ذلك تحمل نكسات على المدى القصير، كما يتوقع أن يحقق عمليات تقدم واختراق غير متوقع، وذلك فالمتوقع المزيد من عمليات التجنيد التي تتم بطرق وبلغات غربية وأجنبية، كما أنه من المتوقع أن يستمر في أسلوب التحريض واستثارة التدخل الأجنبي، بما في ذلك ارتكاب هجمات جماعية.

ومن الناحية الأخرى، نجد أن القوات الأمريكية الخاصة قد بدأت مساعدة القوات العراقية في عملياتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إذ تقوم بعدة طلعات جوية استطلاعية سواء بطائرات عادية، أو بدون طيار في كافة سماوات العراق، وإن كانت تُركز تحديداً على الأراضي التي تسيطر عليها «داعش»، كذلك يتم تسليم الحكومة العراقية عدداً صغيراً من طائرات القصف «السوخوي» القديمة، وإن كانت قدراتها ونتائجها أقل مما تروج له الدعاوى. هذا في الوقت الذي كانت فيه «داعش» تقوم باستعراض كميات هائلة من الأسلحة والعتاد الأمريكي من مدينة «الموصل» وغيرها للدلالة على استيلاءها على تلك الكميات الضخمة.

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II): Catalyst for Anti-Regime Revolt and Paramilitary Coalition.* Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_part_ii_catalyst_anti_regime_revolt_and_paramilitary_coalition>

كذلك، شنت قوات الحكومة سلسلة من الهجمات المنسقة على مدينة «تكريت» الاستراتيجية بسبب موقعها على الطريق شمالاً باتجاه الموُصل، فضلاً عن قيمتها الرمزية كمركز لنظام وقاعدة السلطة لصدام حسين فيما سبق، ولا شك أن تلك الهجمات على المدينة قد استفادت من الدعم الاستخباراتي واللوجستي الأمريكي، كما يبدو أنها كانت تضم أفضل العناصر العراقية ذات الخبرة، بيد أنه حتى نهاية يونيو الماضي (٢٠١٥) لم يحقق الهجوم على «تكريت» النتائج المرجوة مما أدى إلى انسحاب القوات الحكومية، وما لم تحدث محاولات أخرى وناجحة سوف يكون ذلك بمثابة نكسة خطيرة لنظام «المالكي» وهو ما يؤدي إلى تدهور الحالة المعنوية للقوات المسلحة. أما القدرات القتالية التي كشفت عنها قوات تنظيم الدولة الإسلامية في العمليات لقتالية، فتدل على أن لديها قدرات قتالية تقليدية عالية، فضلاً عن تركيزها الأصلي على القوات شبه العسكرية، وغير النظامية في العمليات القتالية، وهذا إنما يدل على وجود عنصر هام ومؤثر من الدعم العسكري «البعثي» الاحترافي لمستمر، ومعظمه إنما يعود إلى فترة حكم صدام حسين.

وإذا استمرت «داعش» في السيطرة على «تكريت» سوف تستجلب المزيد من الدعم من الجماعات المناوئة للحكومة من الأحياء والمناطق السُنية في العراق، هذا إلى جانب الدعم الذي تتلقاه من آلاف المؤيدين ممن أطلقت سراحهم من السجون، وكلهم تتوفر لديهم الإرادة لدعم تنظيم «داعش» بعد تجربة السجن والاعتقال، وكذلك في سوريا، يلقي تنظيم «داعش» الدعم من القادة الهاربين من الجماعات السُنية الأخرى، بما في ذلك «جبهة النصرة».

وبشكل عام، فالتقديرات حتى ذلك الوقت / نهاية يونيو وأوائل يوليو ٢٠١٥، تشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية تتوفر لها المقدرة على تحقيق المزيد من التقدم في العراق، وإن كان من السابق لأوانه استخلاص تقدير نهائي، إذ أن التنظيم سوف يسعى للاستيلاء على المزيد من الأرض والأجزاء من العاصمة «بغداد» في الفترة القادمة، بدلاً من تعزيز مواقعه في أماكن أخرى في العراق. ولعل خلاصة العمليات

القتالية بين قوات الحكومة و«داعش» تشير إلى أن جهود الحكومة في استعادة مدينة «تكريت» الاستراتيجية لم تفلح، وأن تحقق بعض السيطرة المحدودة على بعض الضواحي واستمر القتال حول السيطرة على سد «الحديثة» ومحطات الطاقة، ولم تقم قوات «داعش» باجتياح القاعدة الجوية في «البلد» لكنها استطاعت منع استخدام القاعدة بواسطة قوات الحكومة. ومع ذلك، تتلقى الحكومة العراقية دعماً عسكرياً كبيراً بما في ذلك طائرات سوخوي-٢٥ الهجومية من إيران وروسيا وطائرات هليوكوبتر وطائرات بدون طيار من الولايات المتحدة من مطار بغداد الدولي (من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية لا الحكومية)، هذا ويعمل الطيارون الإيرانيون في الأجواء العراقية وقد لقى أحدهم مصرعه، أما على المستوى السياسي فقد أخفق البرلمان العراقي في إحراز أي تقدم في تشكيل حكومة جديدة في الوقت الذي كان فيه زعيم داعش «أبو بكر البغدادي» قد أعلن عن «الخلافة» التي عقدت له فيها الزعامة، حتى أن أعداداً كبيرة من أعداد الثوار في سوريا أصبحت تتجه للانضمام إلى «داعش»، وبلغ الأمر من التدهور حتى أن رئيس أركان القوات الأمريكية الجنرال «مارتين ديمبسي» General Martin Dempsey (*) صرح بأن الحكومة العراقية بمفردها ليس لديها المقدرة على استعادة السيطرة على شمال غربي العراق.

ومع أن ثمة انقسامات كثيرة داخل العناصر الشيعية في النظام السياسي العراقي، فقد أمكن حشد أعداد كبيرة من الميليشيات الشيعية من بينها «جيش المهدي» للتصدى لقوات «داعش» في طريق تحقيق المزيد من المكاسب على الأرض، وربما كانت العاصمة بغداد هي الاستثناء بل أنه حتى العاصمة بغداد فالأرجح أنه مع الدعم الإيراني في حالة غزو تنظيم «داعش» للمدينة، فإنه قد يكون كفيلاً بإحباط عملية الغزو تلك إن حدثت، كذلك فسوف تنخرط في القتال القوات الأمريكية ولو من أجل حماية المواطنين الأمريكيين في الظاهر، فقصارى

(*) حل محلّه في منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال «دانفورد» Dun Ford في أكتوبر ٢٠١٥.

القول أن التنظيمات الخارجية (الولايات المتحدة وإيران وغيرهما) لن تسمح بسقوط العاصمة بغداد في أيدي قوات تنظيم الدولة الإسلامية، وربما كان في ذلك نكسة لقيادة «داعش» ولكن التوسع في السيطرة على الأرض في سوريا يمثل إنجازاً كبيراً ويدل على استمرار ثقة القيادة في نفسها حتى وإن كانت قدراتها للتقدم في العراق قاصرة عن تحقيق المزيد، ومن ثم سوف تكتفي بتعزيز مواقعها التي استولت عليها في العراق.

وبالنسبة للدول المجاورة، فعلى المدي البعيد، فقد يسعى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لتطوير قاعدة لقواته في الأردن، وأن لم يكن ثمة دليل على وجود تأثير قوى له هناك، لكن الأردن أصبح «ناضجاً» لتقبل التيارات الراديكالية is ripe for radicalization بسبب التهميش الاقتصادي والاجتماعي الكبير، وبسبب مشاعر الإحباط من الحكومة (كما يشير تقرير مجموعة اكسفورد البحثية Oxford Research Group في يوليو ٢٠١٥)، وحتى التدابير التي تتخذها إسرائيل في قطاع غزة حتى وإن بدت غير ذات صلة بالموقف كله، لكنها ذات أهمية كبرى بالنسبة للعناصر الإسلامية الراديكالية مثل تنظيم الدولة الإسلامية ومروجي الدعاية فيها ممن يشيرون دائماً إلى «المحور الصليبي-الصهيوني» (الطائرات الأمريكية بالعلامات الإسرائيلية المكتوبة عليها والتي تقوم بقصف المواقع في غزة).

ومع الكثير مما يُقال في الغرب عن عودة خطر الإسلاميين المتطرفين، فإن هذا الخطر سوف يكون جسيماً، لكن ذلك لا يمثل أهمية كبرة بالنسبة لتنظيم داعش في الوقت الحاضر، الأهم من هذا كله ما تتعرض له المنطقة العربية كلها من مخاطر فادحة من تقسيم وانهيار وصراعات تدفع نحو الفشل والضياع.

تنظيم الدولة الإسلامية داخل المحافظات العراقية وقوات الحكومة تقف عاجزة

تشير تقديرات بعض الخبراء إلى أنه لا يبدو وأن القوات العراقية/ الحكومية سوف تتمكن من استعادة مدينة «الرمادي» على سبيل المثال وفي وقت قريب من

قبضة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إذ أن الإرهابيين يرسخون من وجودهم في عاصمة محافظة «الأنبار»، كما جاء في تقارير الواشنطن بوست طبقاً لما أورده تقرير Business Insider في ٦ يوليو ٢٠١٥، حيث تقوم العناصر المتطرفة بالمهام الحكومية مثل إصلاحات البنية الأساسية وتوزيع الوقود، فضلاً عن عملية بناء الدفاعات حول المدينة لردع أي هجمات قد تُشن عليها، فتنظيم داعش يتصرف كما لو كان هو الحكومة الدائمة، ومن ثم كان من الطبيعي أن يبادر الناس بالانضمام إليهم، فلهم كل السيطرة.

ومن أبرز عناصر استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، مدى إحكام السيطرة على الأرض وتوفير الخدمات المدنية للمناطق المأهولة، وكذلك فهي ترسخ وجودها وسط المجتمعات، وانتهاج أسلوب للحياة يحكمه التفسير المتشدد للشريعة.

وبينما قامت عناصر ذلك التنظيم بإصلاح الطرق، واستعادة التيار الكهربائي في المنطقة السكنية باستخدام المولدات، وأعادوا موظفي المستشفيات إلى أعمالهم، فقد فرضوا إلى جانب هذا كله نظاماً مشدداً لملابس النساء ووضعوا القناصة فوق أسطح المنازل وفخخوا المنازل بالمتفجرات، وشكلوا «اللجان الدينية» للإشراف على المساجد حتى يسيطر التنظيم بشكل مُحكم على تثقيف السكان والمواطنين، وكذلك يفرض «داعش» في الطرق (في بلدة الرقة) قيوداً عامة على الحريات الفردية في محافظة «الرقة» الشمالية، ومن جملة هذه القيود ضرورة ارتداء النساء للنقاب أو للحجاب الكامل خارج المنازل أو أن يتعرضن لعقوبات غير محددة طبقاً للشريعة، بل وتقوم داعش بالإعدام أو السجن لمن يعارض النظام.

أن استراتيجية غرس الشعور بالخوف مع تقديم الخدمات الأساسية التي قد تستعيد نوعاً ما من النظام للحياة اليومية، ربما تجلب لتنظيم داعش ولاء البعض ممن قد يقبلون بالرضوخ لحكمها، أي حكم المتطرفين، إذا كان ذلك يعنى النجاة بحياتهم.

هذه الأوضاع كلها تضاعف من الصعوبات أمام القوات العراقية في أي محاولة لطرد عناصر أو قوات داعش من «الرمادي»، وكلما زاد أو تأخر القوات الحكومية في شن عملية هجومية فعالة لاستعادة المدينة، فإن تنظيم الدولة الإسلامية سوف يتمكن من تأمين وجوده وسط السكان، ذلك أن الوضع كما كان من قبل أنه خلال القتال والاشتباك بين قوات الحكومة وقوات داعش، فلم تتمكن القوات الحكومية من الصمود في المدينة والاحتفاظ بها في المقام الأول، إذ كانت قوات داعش قد اجتاحت مدينة «الرمادي» في مايو ٢٠١٥ وأرسلت السيارات المُفخخة بهدف إحداث درجة من العجز في القوات الحكومية وهي تداقع عن المدينة، وتقول قوات الأمن العراقية مع الميليشيات المدعومة من الحكومة والمدعومة كذلك من إيران أنها بحاجة إلى المزيد من الوقت قبل أن تتمكن من استعادة مدينة «الرمادي».

كذلك فإن قوات «الحشد الشعبي» المدعومة من إيران والمتحالفة مع القوات العراقية ضد تنظيم الدولة الإسلامية تتأهب لحمل الأسلحة لشن الهجوم على مدينة «تكريت» في العوجة على التخوم الجنوبية لتكريت في مارس ٢٠١٥.

وربما كان تُفسير هذه العمليات يعود إلى توافر الموارد المخصصة، فليس لدى الميليشيات الأعداد الكافية لحماية المناطق الشيعية واستعادة المناطق السُنية من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومن ثم فهناك ما يُمكن أن يوصف بُسلم الأولويات في شن هذه العمليات على حد ما أورده تقرير أحد الخبراء Michael Pregnet المحلل وضابط الاستخبارات الأمريكية السابق في العراق لمجلة Business Insider حيث يشير هذا الخبير الأمريكي إلى أن الميليشيات لا تتعجل استعادة مدينة الرمادي.

كذلك فإن قوات الأمن العراقية ليست على درجة كافية من الفاعلية لقتال تنظيم «داعش» بمفردها، ومن ثم فإن الحكومة (الشيعية) في بغداد سمحت للميليشيات المدعومة من إيران ذات الحكم الديني بأن تتولى وبشكل متزايد مهام القتال

البرى. ويرى البعض أن ذلك يعني أن محافظة مثل محافظة «الأنبار» وهي من المناطق ذات الأغلبية السُنية إنما تأتي في درجة متأخرة على سلم الأولويات العراقية [1].

وتحليل الصورة بجوانبها شديدة القتامة، كما لمسنا في الصفحات السابقة، يكشف عن أن الاستراتيجية الأمريكية في دعم العراق، وفي التصدى لخطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، هي استراتيجية قاصرة ومعيبة وغير مؤثرة.

بل ونرى مسئولاً أمريكياً مثل تونى بلينكن Tony Blinken نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية يصرح في باريس حول تقييم ورؤية الولايات المتحدة لسير القتال في العراق، أن الحرب سوف تستغرق وقتاً طويلاً، وإن كانت الاستراتيجية لا غبار عليها، وأن واشنطن سوف تضاعف من مجهودها لكنها – أي تلك الجهود- لا ترقى لمستوى دعم العراق، في الوقت الذي «يقوم فيه الأعداء لتنظيم الدولة الإسلامية والقوى المنافسة له، أي حلفاء إيران، يتجاوز كل جهود واشنطن وبمسافات شاسعة».

ولم تفلح الحملة الأمريكية منذ عام ٢٠١٤ في إنقاذ المصالح الأمريكية على المدى البعيد في الوقت الذي خسر العراق فيه الآلاف من الأرواح وتتفكك المجتمعات، وتبديد الثروات الفكرية والفنية إلى الأبد، حتى أن التقديرات أصبحت شديدة التشاؤم إذ تقول بأن الوقت لم يعد في صالح الولايات المتحدة، وعلى حد قول الخبراء، فإن رئيس الوزراء العراقي – في ذلك الوقت نورى المالكي- كان من يطالب الولايات المتحدة بالقيام بضربات جوية مساعدة القوات الخاصة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» منذ نهاية عام ٢٠١٣، لكن تردد الولايات المتحدة في اتخاذ أي إجراء في ذلك الوقت أفقدها الكثير، فانهارت

(1) ENGEL P. 2015. *ISIS is 'acting like the permanent government' in the capital of Iraq's largest province.* Business Insider. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.businessinsider.com/isis-is-acting-like-the-permanent-government-in-ramadi-2015-7>

العراق وها هي الآن تضطر لشن حملة عسكرية جديدة وحين صرح وزير الدفاع الأمريكي Ashton Carter بأن العراقيين لم يبدوا أي روح قتالية في مدينة الرمادي إنما كان يفصح عما يشبه اليأس الكامل من الموقف بالنسبة للقوات العراقية المقاتلة في خطوط المواجهة مع تنظيم الدولة الإسلامية.

كذلك، فإن الحلفاء المساندين للعراق قد أصابهم الملل والسأم وكذلك الوحدات القتالية التابعة لها، وقد أفصحوا كثيراً من أن «الإرادة القتالية» منذ خمسة عشر شهراً وقت سقوط مدينة «الموصل» ومنذ ستة عشر شهراً منذ سقوط «الفلوجة» ومنذ اجتياح مدينة الرمادي، كانت غائبة أو مهتزة.

وما لم تستوعب الولايات المتحدة الأحوال في العراق وتفهمها فهماً كاملاً، وتتفهم كذلك الظروف التي تتعرض لها حلفاؤها، فمن الأسئلة المشروعة أن تتساءل ما هي النتائج الأسوأ التي يمكن أن تتوقعها إذا ما استمر العراقيون على نفس النهج من رد الفعل في القتال مستقبلاً؟

الاحتمال الأول: أنه كلما ازداد المجهود الأمريكي، كلما تضاءل المجهود العراقي، وكما قال الرئيس «أوباما» حين صرح للصحفي الأمريكي « توماس فريدمان» في صحيفة النيويورك تايمز، في العام الماضي أنه وإن استطاعت أمريكا السيطرة على المشكلة Keep a lid on the problem ولفترة طويلة، فإن العراقيين أنفسهم لابد أن يتخذوا هم القرار فيما إذا كانوا سوف يتعايشون سوياً، وإذا كان مثل هذا القول يصدق على المدى البعيد، لكن ليس له أدنى منطق أو صلة بحقائق الميدان والمعارك الدائرة في العراق.

فالواقع يقول أن القوات العراقية القتالية على مستوى الكتيبة ومستوى اللواء، والتي تتلقي التوجيه والمشورة من القوات الأمريكية والدولة، بحاجة شديدة إلى استعادة قدراتها الهجومية في محافظة «الأنبار»، إذ أن شن ضربات جوية من جانب الدول الغربية وبدون خبراء للسيطرة على الضربات الجوية بواسطة القوات الخاصة هي بمثابة إعارتها سيارة من طراز متطور دون أن تسلم المفتاح الخاص

بهذه السيارة، فإن الحاجة أصبحت ماسة لقرار رئاسي للالتزام القوى من جانب القوات الأمريكية الخاصة في العراق.

الاحتمال الثاني: وهو فرضية أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هي جماعة إرهابية ولا تمثل جيشاً، لذلك فالبيت الأبيض يميل إلى تفضيل شن حملات مكافحة الإرهاب شبه الثابتة، والتي تشمل الطائرات دون طيار، ولا تقدم أي قوات برية أمريكية في الدول المتضررة، لكن تنظيم داعش ليس مجرد «خلايا إرهابية» يمكن إزالتها بضربات جراحية مركزة، وكما قال أحد الخبراء الأمريكيين منذ البداية فهي –أي داعش– بمثابة جيش لابد من إلحاق الهزيمة به في ميدان القتال حتى يتم تحطيم قدراته على تجنيد العملاء ولى قدرته على التأثير.

والمطلوب أن تركز القوات الأمريكية الخاصة على مساعدة العراق في أن تحرز النصر في ميدان القتال، لا مجرد شن الغارات على كبار قادة تنظيم داعش، كما لو كانت العراق شأنها شأن الأقاليم القبلية في الباكستان.

ودلالة هذا القول، هو ضم قوات أمريكية خاصة للوحدات العراقية مع تقبل المخاطر الناجمة عن مثل هذا الإجراء، ولابد للبيت الأبيض أن يقرر هذا الأمر، وهل يكتفي بالزعم أنه يدعم القوات العراقية في ميادين القتال، أم أن الولايات المتحدة على استعداد بأن تقوم بكل ما هو ضروري لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

الاحتمال الثالث: أننا لا يمكن أن نسعى لتحقيق الاستقرار أكثر مما يسعى العراقيون أنفسهم لتحقيق مثل هذا الاستقرار، على نحو ما صرح به الرئيس الأمريكي «أوباما» في حديثه المشار إليه في صحيفة النيويورك تايمز (ومع الصحفي توماس فريدمان) «أننا لا يمكن أن نفعل للعراقيين ما يترددون هم أنفسهم بل لا يريدون أن يفعلوه لأنفسهم وبأنفسهم».

لكن إذا استمرت الولايات المتحدة على هذا المستوى من الدعم، فإن كل

فصيل من الفصائل العراقية سوف ينهج النهج الأيسر أو يسلك الطريقة الأسهل بالنسبة له لتحقيق مصالحة قصيرة الأجل، وسوف يكون ذلك الأرجح هو الطريق نحو الدمار، إذ سوف يؤداد اعتماد الحكومة في بغداد على القوى الخارجية مثل إيران وروسيا، وسوف يقترب الأكراد من الخروج من إطار العراق لأنها القوة المركزية الوحيدة الباقية التي تتمسك بزمام البلاد وأن تأخذ نصيبها من العائدات النفطية التي تحتفظ بها لحكومة المركزية في بغداد.

أما المجتمعات السُنية، فهي مُرغمة في الوقت نفسه على اتخاذ القرار المؤلم في كل يوم، وهو الوقوف موقف المتفرج أو الانخراط في الحرب ضد الدولة الإسلامية، حتى مع تذبذب الموقف الأمريكي، ولا تفصح الحكومة العراقية عن أي قرارات تبشر بإحراز النصر في ميدان القتال، والولايات المتحدة باستطاعتها دائماً أن تنهج نهجاً على الأجل الأبعد بهدف تحقيق الاستقرار، وربما بما يتجاوز نظرة أو نهج العراقيين أنفسهم، أي بعبارة أخرى، أنها قد تسعى لتحقيق الاستقرار في العراق ربما أكثر مماتسعى إليه بعض الفصائل العراقية.

والتوقعات تشير إلى أنه إذا استمر الاتجاه الحالي السائد في تطورات العراق الداخلية، فليس ثمة ما يدفع للاعتقاد بأن تنظيم الدولة الإسلامية يتكبد الهزيمة في أي وقت قريب، بل أن العراق في حقيقة الأمر، قد يتحول إلى كابوس بالنسبة للمواطنين العراقيين، وبالنسبة للمنطقة بأسرها، بل وبالنسبة للاستقرار والسلم والأمن والدولي.

كذلك إذا ما استمرت الاستراتيجية الأمريكية على نفس النهج، فليس من الصعوبة بمكان أن نتنبأ كيف يكون شكل الدولة العراقية العربية بعد خروج إدارة «أوباما» من حكم الولايات المتحدة في مطلع عام ٢٠١٧، وسوف تحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية –على الأرجح– بالسيطرة على مدينة «الموصل» وقطاعات واسعة من محافظة الأنبار، وبين صحراء الجزيرة الواقعة بينهما، فضلاً عن مساحات الأراضي الشاسعة في سوريا، وبحيث تتيح لتنظيم الدولة الإسلامية مرفأ

آمناً لعناصرها وسط الشرق الأوسط [1].

وثمة عنصر أو بعد آخر يعقد من إشكاليات الحالة العراقية، كما تناولناه تفصيلاً فيما سبق، ألا وهو البعد الكردي في هذه الإشكاليات، فالأكراد يواجهون دون شك مما يواجهه العراق من أقلية سُنية معتدلة، ومن أكثرية شيعية بطبيعة الحال، من تغلغل تنظيم الدولة الإسلامية واستيلائها يوماً بعد يوم على مساحات جديدة من الأراضي، خاصة بعد سقوط مدن «الموصل» في الشمال، وسقوط الرمادي، وخاصة الأنبار، فضلاً عن أن الأكراد بحكم تاريخهم الطويل يطالبون بالاستقلال لمناطقهم وأحقيتهم في عائدات الثروات النفطية من الحكومة المركزية في بغداد، لكنهم مع هذا كله يخوضون حرباً شرسة ضد تنظيم الدولة الإسلامية خاصة في محاولاتهم اقتحام المناطق الشمالية ذات الأكثرية الكردية وذات الثروات النفطية الهائلة، لكن الهجمات المضادة للأكراد وتحقيقهم لقدر من الانتصارات، قد يعزز ويعمق إحساسهم الذاتي بكيانهم واستقلالهم، ومن ثم تأجيج نزعاتهم الانفصالية عن الحكم المركزي في بغداد، وهو ما يضرب بمعاول هدم حقيقية في الكيان العراقي الذي يعاني بالفعل من صراعات وانقسامات ما بين الشيعة والسُنة في محافظات العراق المختلفة في شمال ووسط وجنوب.

وكانت الدول الغربية المتحالفة فيما يشبه الائتلاف الموسع الفضفاض قد سارعت إلى تقديم الدعم العسكري لأكراد العراق أمام الهجوم الخاطف لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية في يونيو ٢٠١٤، لكنها أخفقت في تطوير استراتيجية للتعامل مع الآثار المترتبة على تسليح عناصر لا تنتمي للدولة Non-State Actors في العراق، وهي تلك الدولة التي تسعى الدول الغربية، وفيما تقول لأن تدعم وحدتها، لكن بدلاً من تطوير رد فعل عسكري قوى وموحد لخطر تنظيم داعش « الدولة الإسلامية»، فإن إجراء بناء «قوات كردية» رسخ وسارع من عملية تفتيت

(1) KNIGHTS M. 2015. *Doubling Down on a Doubtful Strategy.* Foreign Policy. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://foreignpolicy.com/2015/06/05/doubling-down-on-a-doubtful-strategy-iraq-islamic-state-isis>

الكيان الكردي، وضاعف من أحوال التوتر بين تلك القوى وبين العناصر غير الكردية في المناطق المتنازع عليها، وعزز من القوى المركزية الطاردة.

أن استراتيجية تقديم الدعم العسكري بهذا الأسلوب، إنما يساعد على تمديد أجل الصراع مع تنظيم داعش، وزيادة التدهور في الصراعات الأخرى غير المحسوبة، بل وخلق المزيد من الصراعات الجديدة. ومن الضروري البحث عن مناهج جديدة أو أسلوب جديد، يبنى على أساس الجهود السابقة من أجل تحويل القوات الكردية إلى مؤسسة «احترافية».

على أنه رغم الكثير من المخاوف لدي الدول الغربية، فإن وضع مثل هذه الاستراتيجية أو الأخذ بهذا النهج والأسلوب لا يرجح أن يضاعف من احتمالات الاستقلال الكردي، إذ أن الأحزاب الكردية ازدادت اعتماداً، ولو مؤقتاً، على تحالفاتها مع تركيا(*) أو مع إيران منذ دخول تنظيم الدولة الإسلامية إلى مسرح الأحداث بهدف التصدي لها، إذ أنه بالنسبة لتركيا، وهي الدولة ذات المقدرة على منح الأكراد العائدات المستقلة من المبيعات النفطية التي تحتاج إليها للتحرك بشكل فعال باتجاه الاستقلال، تركيا هذه لم تفصح عن أي بادرة عن الاستعداد للسير في هذا الاتجاه، بل وأفصحت عن بعض البوادر للحفاظ على وحدة العراق، خشية تشجيع الأكراد على تعميق النزعة الانفصالية.

كذلك فإن النهج الحالي للدول الغربية من توصيل الأسلحة للأكراد عن طريق بغداد ثم تشجيع الجانبين على حسم نزاعاتهما المتعلقة بالصادرات والعائدات النقطية، سوف تحافظ على إبقاء «المنطقة الكردية» داخل العراق، ولا شك أن تطوير قوات كردية/ عسكرية احترافية، يعتبر شرطاً ضرورياً للتنسيق الفعال مع الحكومة في بغداد في شن عمليات مشتركة ضد تنظيم داعش، وفي الإعداد لخطط ما بعد هذا التنظيم، على أن المعونات العسكرية المقدمة من دول التحالف تنطلق

(*) وإن كانت تركيا من خلال التحاقها مؤخرًا بالحملة ضد تنظيم «داعش» قد استغلت ثلث الحملة لضرب القوات الكردية المناهضة لها والساعية للاستقلال.

من فرضية الاعتقاد بأن التزويد بالسلاح والتدريب للقوات الكردية المعروفة باسم «البشمركة» Peshmarga سوف يساعد في حد ذاته من تحسين أدائهم القتالي ضد «داعش»، وهي فرضية سرعان ما روج لها القادة الأكراد أنفسهم.

لكن ما يحدث من تطورات في السياسات الكردية ذاتها ويرسم صورة يغلب عليها طابع الغموض والإبهام، إذ أن الحزبين المتنافسين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP –مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني PUK – «حلال الطالباني» قد ابتعدا كثيراً عن الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الذي حقق الاستقرار بعد فترة من الصراع، وأتاح لهما طرح جبهة موحدة على الحكومة المركزية وعلى إيران وتركيا، كذلك فإن الزعيمين التاريخيين للحزبين وهما مسعود البارزاني وجلال الطالباني، يبدو أن مستقبلهما في أفول الأمر الذي أدى إلى اندلاع ما يشبه الصراع الداخلي فيما بينهما.

وتطرح مثل هذه الأوضاع الدقيقة لاشكاليات «الحالة العراقية» ما يمثل اللحظة الفاصلة، فبدلاً من تعزيز الوحدة الكردية ومؤسساتها، فإن إشعال «الحرب على الإرهاب» إنما أشعل التوترات القديمة الجديدة معاً، ودمر ما كان قد تحقق في تحويل قوات البشمركة إلى قوات عسكرية احترافية بعيدة عن السياسة، تتبع نظاماً هرمياً قيادياً واحداً، وعلى هذا النحو، فأنها تمهد الطريق نحو تجديد التدخل الأجنبي في الشئون الكردية، لاسيما من جانب إيران، ويشجع على المزيد من الاستيلاء على أراضي الأكراد، والاندفاع نحو موارد الثورة في الأراضي التي يزعمون أنها جزء من المنطقة ذات الاستقلال الذاتي، ومن ثم تعميق أي خلافات مع الجيران من العرب السُنة ومع حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي.

لقد أصبحت الحكومة العراقية مطالبة بتطوير استراتيجية أمنية مشتركة مع حكومة إقليم كردستان K.R.G للتصدي لتنظيم داعش والتعاون معها لتسوية المنازعات المعلقة حول الصادرات النفطية وحول مخصصات الميزانية، أما حكومات تركيا وإيران فهما مطالبتان بدعم جهود التحالف بهدف تحويل قوات

البشمركة الكردية إلى إطار مؤسسي وتعزيز تعاونها مع الحكومة المركزية [1].

وإذا كنا قد أشرنا إلى دور الحكومات والدول المجاورة للعراق (إيران وتركيا)، في استراتيجية التعامل مع هذه الإشكالية الدقيقة ذات الصلة بالمسألة الكردية تحديداً من حيث الإطار المؤسسي للقوات الكردية (البشمركة) التابعة لحزبين كرديين متنافسين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني)، وأسلوب التعامل مع الحكومة المركزية في بغداد، فإنه من الضروري لاستكمال أبعاد هذه الصورة المركبة حول الوضع الإقليمي المحيط بالعراق أن نشير إلى احتمالات تفعيل دور عربي شامل في العراق، وما قد يستتبعه من احتمالات التدخل الإقليمي في نفس الوقت.

وهذا يستوجب أن نأخذ دائماً بعين الاعتبار أن الأوضاع الأمنية في العراق لم تزل متأرجحة برغم بعض الإنجازات التكتيكية المحدودة في مواجهة الدولة الإسلامية. كما أن الأسباب والمبررات السياسية/ العسكرية كلها تسوغ وتُبرر لحكومة بغداد أن توافق على انتشار قوات عربية لفرض السلام في المناطق الشمالية من العراق.

ويري النقاد الذين يعترضون على الاستراتيجية الأمريكية في العراق أن التزاماتها العسكرية غير كافية لإلحاق الهزيمة بالدولة الإسلامية، أو أنها غير صائبة في تقديراتها إزاء هذا الموقف المُعقد، إلا أنه لا الالتزام بتقديم أي قوات أمريكية كبيرة تشارك في العمليات القتالية، ولا الانسحاب من العراق هو الخيار الصائب، إذ لابد أن تركز الولايات المتحدة استراتيجيتها على حشد الحكومات بالمنطقة على المزيد من الإسهام والمشاركة في تحقيق الأمن العراقي.

(1) *Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict. Middle East Report N°158.* 2015. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/158-arming-iraq-s-kurds-fighting-is-inviting-conflict.aspx>

وبالنسبة للدول العربية فهي تسعى بخطى وئيدة للتعامل بشكل جماعي مع القضايا الأمنية الإقليمية، فلقد استطاعت السعودية تشكيل «ائتلاف» عربي coalition محدد الهدف لدعم الحملة الجوية ضد الثوار الحوثيين في اليمن، إذ أعلنت الجامعة العربية عزمها على إنشاء قوات دفاع مشتركة تتألف من حوالي ٤٠ ألف فرد للعمل ضد الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار في الدول الأعضاء.

وفي إطار تقييم الموقف العسكري، فإن سجل الجامعة العربية ليس بالسجل الرائع في العمل المشترك الموحد، وربما كان في الموقف الأمني في العراق ما يبعث الروح في المبادرة العربية المشتركة، إذ أن التدخل الإيراني المنفرد لا يؤدي فحسب إلى تعميق الانقسامات الطائفية في العراق وزعزعة ميزان القوى الإقليمي مع السعودية، وكذلك فإن الأمر سوف يتطلب تشكيلات كبيرة من القوات الأمنية ذات التدريب والإعداد الجيد لتحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد، إذ أنه لا القوات العراقية ولا الشرطة العراقية بجاهزة لتولى مثل هذه المهام.

وتعتمد القوات العراقية على مجموعة مُركبة من الميليشيات الشيعية والمساعدات العسكرية الإيرانية ومن القبائل السُنية ذات الروابط الفضفاضة، ومن قوات البشمركة الكردية، وقوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة التي تتولى عمليات القصف وعمليات التدريب، لكن الميليشيات الشيعية والعناصر الإيرانية أو ما يُطلق عليها وحدات «الحشد الشعبي» popular mobilization units تمثل إشكاليات حقيقية بالنسبة لحكومة بغداد، إذا أن مجرد وجودها ثم أولوياتها الطائفية تقوض شرعية الحكومة العراقية في المحافظات السُنية [1].

ومع تقدم وتطور الجيش العراقي، فإن الأمر سوف يطلب قوات أمنية كبيرة لتأمين المناطق المحررة ضد الهجمات المضادة لقوات تنظيم الدولة الإسلامية،

(1) BEAURPERE G. 2015. *Pan-Arab Task Force in Iraq: The Case for Regional Intervention.* Nanyang Technological University. [cit.02.09.2015]. Available online: <https://www.rsis.edu.sg/rsis-publication/rsis/co15097-pan-arab-task-force-in-iraq-the-case-for-regional-intervention/#.Vea_LeNXUWk>

وتتولى قوات من ميليشيات البشمركة تأمين الخط من «كركوك» إلى «إربيل»، أما محافظة الأنبار من الغرب فلم تزل موضعاً للكر والفر، أما مدينة «الموصل» فهي خاضعة للسيطرة المحكمة من تنظيم داعش، ولم تحقق عمليات التدريب والتجهيز الأمريكية سوى إنجاز أو إكمال لواءين حتى الآن، وهما مدربان على العمليات الهجومية لا على الاحتفاظ بالأرض وتوفير الأمن المحلي، وتقوم ٩ دول بدعم حملات القصف الأمريكية في العراق التي دخلت اليوم في الشهر السابع، ولم تسهم في الحملة سوى مملكة الأردن، وطبقاً لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية، فقد تمكنت الحملة الجوية من تحطيم وتدمير حوالي ٥.٥٠٠ هدف من أهداف تنظيم داعش منذ سبتمبر ٢٠١٤، وتشير التقديرات إلى أن داعش قد فقدت حوالي ٢٥٪ من مساحة الأراضي التي كانت قد استولت عليها في فصل الصيف، وربما كانت داعش تقف اليوم موقف الدفاع لكنها لم تزل تمثل خطراً حقيقياً فقد دافعت عن مدينة «تكريت» بشراسة، ولم تزل قادرة على شن هجمات مضادة، كذلك لم تزل محافظة الأنبار وشمال شرقي سوريا توفر ملاذاً لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية.

أما إذا سقطت الموصل، فإما أن يتراجع المقاتلون وراء خط الحدود، أو الاختباء تحت الأرض في العراق لشن حرب طويلة الأجل ضد الحكومة العراقية.

تحليل الاحتمالات الإيجابية والسلبية لهذه القوة العربية المشتركة في العراق

يوفر تدخل القوة العربية المشتركة Arab Military Task Force في العراق مزايا هامة، أولها أنها تخفف من حدة التوترات الطائفية المتنافسة، كذلك فهذه القوة في شمال العراق سوف تساعد على استعادة ثقة السُنة في العمليات الأمنية، ويتيح وجودها للحكومة في بغداد سحب الميليشيات الشيعية مع الحد من الوجود الإيراني على خطوط المواجهة.

ثانياً، أن وجود قوة عربية مشتركة يتيح الزمان والمكان لإمكانيات تطوير قوات

أمنية عراقية على المدى الطويل، خاصة أن القوة البشرية العراقية والأسلحة العراقية لم تزل محدودة العدد والكمية، وفي ظل القدرات الموجودة والمتاحة والمطلوبة لشن عمليات هجومية في محافظتي الأنبار والموصل، لاسيما وأن إعادة بناء الجيش العراقي مسألة تستغرق سنوات لا شهور معدودة.

وثالثاً، وأخيراً أن وجود قوة عربية مشتركة من شأنها أن تحتوى النفوذ الإيراني في العراق، خاصة وأن طهران استثمرت كثيراً في تشكيل الجهاز الأمنى السياسي في بغداد، إذ أن ميل كفة الميزان لصالح السيطرة الإيرانية في العراق يثير صراعاً أوسع نطاقاً مع السعودية.

لكن في المقابل فإن الخطر الأكبر في تكوين القوة العربية المشتركة في العراق هو رد الفعل الإيراني، إذ لابد من تحديد إطار وأبعاد التدخل بشكل واضح وأن يكون مقبولاً من إيران، لاسيما وإن كان قرار مجلس الأمن يتيح شرعية دولية واسعة للتدخل، كذلك فإن دور السياسة الأمريكية سوف يكون ضرورياً في تحقيق مثل هذا الاتفاق على المدى القصير، وأن موافقة حكومة بغداد من شأنها إرسال إشارات دبلوماسية قوية إلى الحكومة في طهران.

كذلك فإن تمويل وتحديد مصادر الانتشار وبرامج التدريب مسألة حيوية، وقد ينتهي الأمر بأن تكون مثل هذه البعثة ضمن إطار الائتلاف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، أما التدريب فيجب أن يتم في مراكز تدريب إقليمية محددة، وهذا النموذج على غرار البعثات الأمريكية والأوروبية في تدريب بعثات الاتحاد الإفريقي إلى الصومال،

هذه ويمكن للقوة العربية المشتركة أن تتألف من حوالي ١٠٠٠٠ جندي تقريباً، وهذا العدد يعكس الهدف الحالي الذي حددته الولايات المتحدة للقوات العراقية، ومن شأنه أن يضاعف القدرات القتالية المنتظرة للعمليات في المستقبل القريب.

أما مصر والأردن، فهما الدولتان المرشحتان لقيادة هذا المشروع، أما الدول

العربية الأخرى المشاركة فيمكن أن تنضم المغرب والجزائر واحتمال أن تنضم تونس إليها، أما السعودية ودول الخليج لن تقدم قوات برية لكنها يمكن أن تسهم في تمويل مثل هذا المشروع.

ضرورة إيجاد حل إقليمي لمثل هذه المشكلة ذات الطابع الإقليمي

أن توحيد الجهود في سبيل بلوغ هذا الهدف أمر حيوي، أما مقر قيادة القوات العربية المشتركة Arab Task Force فيجب أن تكون خاضعة في العراق للقوات العراقية، وأن تتجاوب مع الأوضاع الوطنية وأن تكون مناطق العمليات للقوات المشتركة محددة بالمحافظات السنية الشمالية في العراق . وهذا الشرط حيوي في تهدئة المخاوف الشيعية من ناحية وفي تأمين موافقة إيران من ناحية أخرى.

كذلك لا بد أن يتوفر للقوة العربية المشتركة سلطات أو صلاحيات لفرض السلام offensive peace enforcement authorities، ويجب أن يكون الهدف الأول هو إعفاء الميليشيات الشيعية من مسئولية القتال في المناطق الشمالية في العراق، وكلما سارعت الحكومة العراقية في بغداد في فض اشتباك وتسريح هذه الميليشيات الشيعية، كلما استطاعت التوصل، وفي وقت مبكر وأسرع، لنتائج سياسية مقبولة مع القبائل السُنية.

فرضية هذا التدخل العربي الشامل Pan-Arab Intervention في العراق سواء في إطار الجامعة العربية أو في إطار ائتحالف أو ائتلاف منفصل، بحيث يطرح حلاً إقليمياً ذات طابع إقليمي، بالنسبة للحكومة في بغداد، فهي تتيح قدرات قتالية أكبر تخفف من التوترات الطائفية وتساعد على تعزيز المكاسب الميدانية. أما بالنسبة للمنطقة كلها، وبالنسبة للولايات المتحدة فهي تحتوى التدخل العسكري الإيراني كما تحتوى نفوذه في العراق.

ويمكن للولايات المتحدة أن تقوم بتشكيل وبصياغة مثل هذا المشروع من خلال الدعم العسكري المستمر والمشترك، وكذلك من خلال الدبلوماسية الإقليمية النشطة، وإذا ما استطاع الجيش العراقي قبول المبدأ والفكرة، فالأرجح

أن الحكومة في بغداد سوف توافق عليها.

أن الدعم الإقليمي من دول عربية رئيسية ومن إيران نفسها سوف يتيح الأساس لتقديم قرار جديد لمجلس الأمن ينظم هذا الجهد العسكري العربي المشترك في الانخراط وبشكل إيجابي في التوصل لحلول للإشكاليات المعقدة للحالة العراقية.

على أن هذه الفرضية وهذا الطرح يظل في إطاره النظري حتى توافق عليه أولاً الدول العربية المعنية، ثم توافق عليه ثانياً إيران -ذات الأولوية في التأثير في الحالة العراقية- ثم توافق عليه ثالثاً القوات العراقية، ورابعاً توافق عليه الحكومة العراقية، وتبقى بعد ذلك مناقشة التفاصيل الأخرى المرتبطة بمثل هذه المبادرة، وكلها عقبات قد لا يمكن تجاوزها.

ويبقى القول أن إشكاليات الحالية العراقية سياسياً وعسكرياً وأمنياً سواء على المستوى الداخلي والإقليمي، أعقد كثيراً من أن تُحل بمثل هذا الطرح الذي تقف أمام تنفيذه إشكاليات محلية وإقليمية أكثر استعصاءً على الحل، ولم يزل العراق كياناً ودولة معلقة في الميزان حتى إشعار آخر.